خلال مناقشة تقريرها السنوي ... أعضاء المجلس!
مستوى الإنجاز في المدن الاقتصادية.. لا يرقى للطموحات!

هيئة المدن الاقتصادية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/٦/٧هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لهيئة المدن الاقتصادية للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش أشار أحد الأعضاء إلى ما جاء في إجابات مندوبي الهيئة الذين حضروا اجتماعات اللجنة ونصه: «شُكل للهيئة إدارة وكوادر جديدة وعليها تركة هائلة بأربع مدن اقتصادية موجودة ولابد من التعامل معها...»، وعد عضو المجلس ذلك سابقة خطيرة؛ إذ كلما جاء رئيس أو إدارة جديدة وجهت اللوم إلى الرئيس والإدارة السابقة، فالوصف في النص من إجابات المندوبين بالتركة وكأنها رميت على الإدارة الحالية.

ولاحظ عضو آخر في إجابات مندوبي الهيئة مدى التعثر والصعوبات التي تمر بها المدن الاقتصادية، وبمقارنتها بتجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع نجد أن الفرق كبيرًا بين التجربتين فمن الواجب تكرار تجربة الهيئة الملكية وتستفيد منها هيئة المدن الاقتصادية.

ورأى آخر أن آلية تنفيذ المدن الصناعية مرت تحت أعين مغمضة أو عمياء عن أساليب تنفيذ المدن الاقتصادية، لاسيما وأن رؤية المدن الاقتصادية عندما أسست في البداية كانت رديفة للاقتصاد السعودي وتنويع مداخيله. لذا، جاءت توصيات اللجنة رائعة وفي الصميم، بالإضافة إلى حاجتها للدعم ووضع منهج لدراسة جميع المدن الاقتصادية، مع إرجاعها لجهات أكثر، وأقدر على متابعة تنفيذها مثل الهيئة الملكي للجبيل وينبع.

وقال أحد الأعضاء: إن هيئة المدن الاقتصادية أنشئت لتحقيق أربعة أهداف تتثمل في توطين رأس المال الوطني، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وإيجاد فرص عمل للمواطنين، وتحقيق أهداف خطط التنمية في تنويع القاعدة الاقتصادية، لكن من خلال التقرير نلاحظ أنها لم تحقق أي تقدم يعطي مؤشرًا قويًا وملموسًا نحو تحقيق هذه الأهداف.

وأشار إلى أن من بين الصعوبات التي تواجهها الهيئة – بحسب تقريرها – عدم توفر خطط كاملة للتنمية الاقتصادية وبرامج تنفيذ لمشروعات المدن الاقتصادية من قبل المطورين، متسائلاً كيف ننتظر تحقيق أهداف خطط التنمية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وجلب الاستثمارات من هيئة ليس لديها خطط وبرامج يمكن اعتمادها لتحقيق المطلوب؟، وفي الوقت نفسه نطلب من المستثمر الأجنبي أن يشارك بأمور غير محسوبة.

وأضاف عضو آخر أن واقع المدن الاقتصادية أصبح مخيبًا للآمال، فقد جاء التقرير شفافًا في إيضاح حقيقة وضع هذه المدن، حيث أشار إلى أن ما تم إنجازه من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (٥٪) و(٤٪) من مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، و(١٪) من مدينة جازان الاقتصادية، و(٠٪) لمدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هيئة المدن الاقتصادية لم تتخذ إجراءات فعّالة لمعالجة الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع المتردي بالنسبة لبعض المدن الاقتصادية. ولم يتم التعامل على قدم المساواة بين هذه المدن، ولاحظ أنه تم تقديم مبلغ خمسة مليارات لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وهذا القرض عبارة عن التكلفة التقديرية للبنية التحتية للمرحلة الأولى، كما تم تعميد مكتب استشاري ذي خبرة عالية، لمراجعة ما تم إنجازه في مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، والأمر ذاته بالنسبة لمدينة جازان، فقد صدر أمر سام يقضي بإنهاء الاتفاقية المبرمة بين الهيئة والمطور للمدينة، وتم توجيه وزارة البترول والثروة المعدنية لتعميد شركة أرامكو للقيام بالبنية التحتية للمرحلة الأولى. وتساءل عن عدم اتخاذ إجراء مماثل بالنسبة لمدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية بحائل؛ فهي لم تحظ بأي نوع من الاهتمام بالرغم من أن حلها في أيدي أجهزة حكومية. كما تساءل عن عدم طلب اللجنة من الهيئة وضع جدول زمني لحل المعوقات التي أدت إلى التأخر في تنفيذ بعض المدن الاقتصادية. وشدد على ضرورة تدخل الدولة عن طريق صندوق الاستثمارات العامة لتقديم الدعم اللازم لهذه المدن، وكذلك استثمار جزء من فائض الميزانية فيها.

اقتراح بتدخل صندوق الاستثمارات العامة لانتشال المدن الاقتصادية

من جهته أشاد أحد الأعضاء بدراسة لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة لتقرير الهيئة، حيث يرى أن رأيها جاء ليعكس حالة التعثر التي تواجهها الهيئة من واقع تقريرها؛ وجوانب القصور التي تعاني منها جميع المدن الاقتصادية.

وقال : إن ما تم إنجازه على أرض الواقع في المدن الاقتصادية – بحسب ما أوردته الهيئة – لا يرقى أبدًا إلى مستوى الطموحات الكبيرة التي عُلّقت على هذه المدن عندما تم الإعلان عنها قبل نحو ثمان سنوات من تنويع الاقتصاد، وإيجاد الفرص الوظيفية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وغيرها من الأهداف. مستشهداً باستبدال المطوّر كما حدث في مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد، وإلغاء عقد المطور في مدينة جازان، وتكليف شركة أرامكو السعودية بتولي مسؤولية تنفيذ مشاريع البنية التحتية، أكبر دليل على تدهور مسار هذه المشاريع التنموية.

وأضاف عضو آخر أنه بالنظر إلى حجم الصعوبات والتحديات التي جاءت في دراسة اللجنة ومنها: شح الموارد المالية، وضعف الإمكانات الإشرافية، وضعف قدرات المطورين وغيرها من العراقيل؛ أوردت اللجنة عددًا من الاستنتاجات بشأن حالة التعثر أولها إطلاق المبادرة قبل استيفاء الدراسات الاقتصادية، إلى جانب أمور أخرى، وهذه هي المعضلة الرئيسة إذ يتضح غياب الإستراتيجية الملائمة، ولذلك فإن الأهداف التي وضعت أشبه بتمنيات، إذ لم تتبعها أدوات محددة لتنفيذ هذه الأهداف ولم تكن هناك أي مؤشرات لقياس أداء تنفيذ الإستراتيجية.

ورأى آخر أنه من غير المناسب تكليف جهة مستقلة لتقييم جميع المدن وأسباب التعثر، إذ أن ما جاء في التقرير فيه ما يكفي لمعرفة الأسباب في التعثر، واللجنة كما جاء في دراستها تختلف مع الأسباب التي أوردتها الهيئة في تقريرها حول حجم الإنجاز المتدني لهذه المدن؛ واقترح على اللجنة استبدال التوصية "الأولى"، بالتوصية الآتية: "وضع إستراتيجية جديدة للمدن الاقتصادية مع تقييم الموارد والقدرات الحالية للهيئة لتنفيذ هذه الإستراتيجية"؛

وأبدى العضو رأيه في التوصية "الثالثة" للجنة حيث يرى أنه من غير المناسب إسناد مسؤولية تطوير مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد إلى هيئة المدن الصناعية. وأرجع انحراف مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية عن رؤيتها إلى الضعف في جهاز الهيئة، وضعف مجلس الإدارة في الإشراف على ما يتم من تطوير في هذه المدينة؛ أو أن المطور رأى بأن العائد على هذا الموقع سوف يكون أعلى من خلال الاستثمار العقاري؛ لأنه يقع في النطاق العمراني للمدينة المنورة.

وأشار عضو آخر إلى أن هنالك تأخير وتعثر في كافة برامج المدن الصناعية دون التوقف عند الأسباب والمتسبب، والمحاسبة في ظل هذا الإخفاق، لاسيما أن مسؤولي المدن الصناعية لا توجد لديهم رؤية ينطلق منها مشروع كل مدينة بخصوصيتها.

وتساءل عن أسباب هذه المشكلة، ومن المسؤولين عنها؛ وعن الاستفادة من التجارب المحلية والعالمية الناجحة للهيئة الملكية للجبيل وينبع لتقييم وضع مدننا الاقتصادية.

وتساءل أحد الأعضاء ما إذا كانت هيئة المدن الصناعية هي الحل، وما هي ضمانات حدوث ذلك؟. وقال : إن وضع المدن الاقتصادية دليل على ضعف الدور الرقابي على المشاريع الإستراتيجية في الدولة.

ورأى عضو آخر أن هذا التقرير لم يكن شفافاً بالقدر اللازم، فلم يشخص الأسباب الحقيقية، والمتسببين والحل الجذري المستقبلي، ولم يتوقف عند الكثير

مما يدعو للتوقف والحسم؛ وتساءل قائلاً : كيف يعقل مثلاً أن يمر مرور الكرام خلل إطلاق المبادرة قبل استيفاء الدراسات الاقتصادية اللازمة لاعتمادها؟.

واستبعد أحد الأعضاء أن تؤدي التوصيات التي قدمتها لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة على تقرير الهيئة ستؤدي إلى حل جذري لأصل أسباب المشكلة، ومستقبل تحقيق هذه المدن لأهدافها. ورأى إعادة تقييم مشاريع هيئة المدن الاقتصادية من قبل شركة عالمية كبرى متخصصة ومن ثم اتخاذ ما يلزم حيال الرؤية العامة، والأهداف الكلية لهيئة المدن والرؤية الخاصة بكل مدينة وأهدافها.

وأضاف آخر أن فصل المدن الاقتصادية عن هيئة الاستثمار وإبعادها عن مستقبلها فكرة جيدة، ولاحظ أن المدن الاقتصادية لم تعطَ حقها من الدراسة، وبالتالي لم تعطَ حقها من الميزات النسبية التي كان من الأفضل أن تبدأ على أساسها.

وقال عضو آخر إن مستوى الإنجاز في المدن الاقتصادية لا يرقى إلى مستوى الطموحات التي عُلقت على هيئة المدن الاقتصادية؛ والتقرير لم يوضح بدء العمل في المدن الاقتصادية، لكي تتاح الفرصة لمعرفة مستوى التقدم في الإنجاز؛ لاسيما وأن الإنجاز لم يتجاوز ٥٪ في أحسن الأحوال. ولم يبين كذلك توزيع القوى العاملة، وأعدادها، والوظائف الشاغرة والمشغولة. كما أن هناك إشكالية في إجراءات اختيار المطورين للمدن الاقتصادية؛ مما أدى إلى تغيير المطورين في مدينتين اقتصاديتين.

وانتقد متابعة الهيئة لمشروعات تطوير المدن الاقتصادية؛ لتعطل العمل في العديد من المدن الاقتصادية، ورأى عدم مناسبة الأخذ بالتوصية "الثالثة" للجنة؛ وبرر ذلك بقوله: إن تطوير المدن الاقتصادية لا يقع تحت مظلة هيئة المدن الصناعية، ومناطق التقنية؛ فلكل هيئة حدود للاختصاصات والمهام والصلاحيات؛ فلدينا ثلاث هيئات مختصة بتطوير المدن صناعيًا، واقتصاديًا، لكن لا تتعدى الجهات المعنية بتطوير هذه المدن، ولا يتضخم الجهاز البيروقراطي الحكومي دون داعٍ.

الهيئة لم تحقق أهدافها ـ ولم تتخذ إجراءات لمعالجة حالها المتردي

ودعا إلى استنساخ تجربة الهيئة الملكي للجبيل وينبع في تطوير المدن الاقتصادية بوصفها رائدة في تطوير المدن الصناعية.

وستدرس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة ما طرحه الأعضاء من ملاحظات ومقترحات وتعود بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة ؛ ومن ثم يصوت المجلس على ما قدمته اللجنة من توصيات.